

## مقدمة ونبذة تاريخية

أصبحت قضايا ندرة ومحدودية الموارد المائية العذبة وتحديات ادارتها مقابل الزيادة المضطردة فى الإستخدامات من أهم القضايا التى تواجه متخذى القرار وراسمى السياسات المائية فى العديد من الدول. وتعد مصر من أكثر الدول محدودية فى الموارد المائية كونها المصب الأخير لدول حوض النيل والذى تتشارك فيه عشرة دول أفريقية بالإضافة إلى مصر. ولما كانت مصر ذات مناخ قارى جاف فإن الإيراد المائى لنهر النيل عند أسوان هو المورد الوحيد للمياه العذبة حيث يساهم بحوالى 97% من موارد مصر المائية. وعلى ضوء هذه التحديات المائية فإن وزارة الموارد المائية والرى وهى الجهة الرسمية لتأمين الاحتياجات المائية لمصر لا تدخر جهداً فى تحديث سياستها وخطتها المائية بهدف ضمان توفير الاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية للقطاعات المستهلكة للمياه (زراعة - صناعة - شرب).

ومن هذا المنطلق قامت الوزارة فى عام 1982 بإنشاء وحدة للتدريب داخل معهد بحوث ادارة المياه التابع للمركز القومى لبحوث المياه لىتم من خلالها تدريب مهندسى الرى على كافة أنشطة تطوير الرى وإدارة المياه وترشيد استخدامها بما فى ذلك التعاون مع روابط مستخدمى المياه. وفى عام 1994 تم انشاء مركز تدريب متطور بمدينة 6 أكتوبر على مساحة 42000 متر مربع لىكى يتمكن من القيام بدوره فى رفع كفاءة الاداء وبناء الكوادر البشرية القادرة على القيام بوظيفتها على الوجه الاكمل، وكذلك لىصبح اداة لنقل الخبرات وتبادل المعلومات. وبفضل ما يتمتع به المركز من امكانيات وخدمات متميزة ومنفردة تؤهله لبناء القدرات على المستوى الاقليمى، تم اختياره فى عام 2002 لىستضيف احد المعاهد التدريبية التابعة لمنظمة اليونسكو بسمى المركز الاقليمى للتدريب والدراسات المائية فى المناطق القاحلة وشبه القاحلة. وفى عام 2008 استحق مركز التدريب ان يتم رفع درجته لىصبح قطاعا تحت مسمى قطاع التدريب الاقليمى للموارد المائية والرى وذلك بسبب الاداء المتميز والانتجازات المتعددة التى حققها على المستويين القومى والاقليمى، وفى عام 2019 تم اعتماده كجهة تدريب قومية لدى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

ويعد القطاع أحد أهم كيانات الوزارة التي يقع على عاتقها تنمية وبناء القدرات الفنية والإدارية للعاملين بالوزارة لمواكبة النظم والتقنيات الحديثة في وضع الخطط الإستراتيجية المائية علاوة على الإدارة والإستخدام الأمثل والمستدام للموارد المائية، كما يعتبر القطاع صرح تعليمي منفرد على مستوى الشرق الأوسط وذلك لما يتمتع به من بنية أساسية متميزة تشمل خدمات الإقامة والاعاشة وخدمات تدريبية عالية المستوى، كما يعتبر القطاع حلقة الوصل بين وزارة الموارد المائية والرى والوزارات الأخرى وذلك من خلال اتاحة الفرصة لتنفيذ المؤتمرات والندوات المشتركة من خلال عقد ورش العمل التنسيقية بين الجهات المعنية، بالإضافة الى كونه وسيلة التواصل مع الدول الأخرى حيث يمكن من خلاله تبادل المعرفة ونقل الخبرات فى المجالات المختلفة.

وفى هذا الصدد يقوم القطاع بإعداد خطة تدريبية سنوية تهدف الى تغطية الاحتياجات التدريبية الفعلية لكافة اجهزة وزارة الموارد المائية والرى والعاملين بها وبما يضمن تحقيق استراتيجيتها التى تشمل: تحسين نوعية المياه وترشيد استخدام المياه وتنمية الموارد المائية وتهيئة البيئة المواتية، ويتم ذلك من خلال زيارات ميدانية لأجهزة الوزارة ومقابلات شخصية مع القيادات بكافة محافظات الجمهورية بالاستعانة بأفرع القطاع، ويتم وضع الموضوعات الرئيسية ووسائل التدريب المناسبة لكل دورة تدريبية بما يتوافق مع هذه الإحتياجات التدريبية من أجل الوصول لأقصى استفادة للسادة المتدربين.

ويحرص القطاع على تحديث الخطة السنوية بشكل دورى بما يتماشى مع أية مستجدات، كما يتم ادراج دورات فى مجالات اخرى متعددة لا تقتصر على خدمة الوزارة فحسب بل تمتد لتخدم المجتمع المحيط، كما يقوم القطاع بالتعاون مع مدربين على درجة عالية من المهنية والكفاءة من جهات متعددة مثل الجامعات والمعاهد البحثية والشركات المعتمدة والمتميزة بالاضافة الى استشاريين وخبراء من داخل الوزارة وخارجها لضمان نجاح العملية التدريبية. وللقطاع شراكات ممتدة مع العديد من الجهات الدولية المانحة مثل الوكالة اليابانية للتنمية Jica والوكالة الالمانية GIZ وجامعة الدول العربية LAS والاتحاد الافريقى AU وغيرها، حيث يقوم القطاع بتنظيم دورات فنية متخصصة لصالح هذه الجهات فى مجالات متعددة اهمها الدورات ذات الصلة بادارة الموارد المائية لمشاركين من دول مختلفة وخاصة دول حوض النيل.